على طريق الإصلاح: مجلس طواريء ومجلس وزراء

في حديث شخصي لي مع أحد الاخوة الوزراء حول قصور وزارته في شأن من صميم اختصاصها،ولكن معالجة ذلك الشأن تحتاج الى تذليل صعاب تثيرها جهات رسمية أخرى، شرح الوزير ما قام به من ناحيته، معترفا بأن ذلك لم يحقق النتيجة المرجوة، ثم راح يردد مقولة " ماذا كان بامكاني أن أفعل "؟ فقلت له :" كان بامكانك على الأقل أن تحمل الى مجلس الوزراء القضية وتطلب هناك تنسيقا بصددها وتعاونا من الجهة المعنية لايجاد الحل. ألستم سلطة واحدة على كل حال؟ " قال الأخ الوزير :" ليس هناك مجلس وزراء "!

و الحقيقة أن في قوله نصيبا من الصواب. فما زالت الاجتماعات الأسبوعية التي تعقد هي اجتماعات ما يعرف بالقيادة. وهي تشكيلة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،والوزراء، وأركان عملية المفاوضات من مدنيين وعسكريين، بالاضافة الى السيد رئيس السلطة الوطنية، ورئيس المجلس الوطني، ورئيس المجلس التشريعي.

هذا أقرب الى أن يكون مجلس طوارىء، أو مجلس قيادة ثورة، وليس مجلسا تنفيذيا لسلطة تتابع شؤونا حياتية يوميةً و تنظيمية للوطن و للمواطنين. ومن المناسب على كل حال ان نحتفظ بروح الثورة وبهياكل المنظمة وبالاحساس بأننا لم نبلغ مرحلة الاستقرار. ولذا يجب أن لا تنقطع اجتماعات ما يعرف بالقيادة بين الحين والحين . ولكن بمرور ست سنوات على حكم أنفسنا بأنفسنا و اقامة جهاز حكومة وادارة وتحصيل ضرائب وصرف موازنات في المناطق التي استطعنا استعادتها، لم يعد معقولا ان تجري متابعة هذه الشؤون بالكيفية الجارية حاليا. فهناك تراكم كبير لعديد من المشكلات الخاصة بالجمهور، وهناك حالة تبلد و ترهل و تسويف و تنازع اختصاصات في الجهاز الحكومي على نحو يعطل مصالح المواطنين و يثير سخطهم، و هناك جنوح من قبل بعض المسؤولين لفهم مناصبهم القيادية في الادارات التي يرأسونها كما لو أنهم رؤساء دول لكيانات مستقلة كل الاستقلال. وبعضهم يعتبر الدائرة التي يرأسها بمثابة مشروع خاص يجوز له فيه أن يوظف أقرباءه وأنسباءه وأولاد حارته أو قريته أو عشيرته (مع استدراك معين : ذلك أنه لو كان يدير مشروعه الخاص لحرص على توظيف من يستطيعون انجاح المشروع).

لقد طالبنا منذ أربع سنوات باصلاح اداري شامل. وجاءت هذه المطالبة علناً على رؤوس الأشهاد تعقيبا على أول بيان وزاري امام الدورة الاولى من دورات اجتماعات المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي ذلك الحين المبكر كان الخلل مع ذلك واضحا و كان الناس قد بدؤوا يتذمرون و قد اصطدم المستثمرون الوطنيون الذين جاءوا لبحث إمكانيات الاستثمار في بلادهم بعيوب ادارية ساعدت على دفعهم نحو قرار الانسحاب و العودة الى الخارج . أما اليوم فقد اتسع الخرق على الراقع، وصار الحديث عن السلبيات شائعا في كل مكان. وصار المتجاوزون يجهرون بتجاوزاتهم ويتخذون لهجة التحدي.

ومن المفهوم أن تحاول الجهات المعادية لقضيتنا الاصطياد في الماء العكر وركوب موجة الاشاعات وتأليف المزيد منها. فذلك من القواعد المعروفة في الحرب النفسية. وما من انسان يتمتع بروح المسؤولية والوازع الوطني يرتاح الى شيوع هذه الأجواء المسمومة. الا أن المنطق البسيط يعلمنا ان عدو الانسان يمكن أن ينجح في تشويه صورته جزئيا ونسبيا اذا

افترى عليه كذبا ورماه بما ليس فيه، أما التشويه الأخطر والأذى الأبلغ فهو ذلك الذي يصيب الانسان اذا كان ما يقوله عنه عدوه صحيح.

نحن بحاجة الى المصارحة و المكاشفة و عدم تقديم صورة زاهية لاوضاع قاتمة، و بحاجة الى المساءلة والمتابعة اليومية، و بحاجة الى إعمال مبدأ الثواب والعقاب. و اذا كنا نعلم أن الاحتلال حائل دون تمتعنا بالديمقراطية وأجوائها الكاملة المطلوبة. فإننا نعلم في الوقت نفسه أن هامشا كبيرا يتبقى لنا على الرغم من احتدام معركة المفاوضات والتزاحم بالأكتاف مع المحتلين. فلا نعلق كل شيء على هذه الشماعة.ولنبدأ عملية الإصلاح بفصل مجلس الوزراء عن مجلس القيادة وإكساب مجلس الوزراء شخصيته الاعتبارية وإشراف تلك الشخصية على نشاط جميع مؤسسات الحكومة بوصفها تنتمي الى كيان الدولة الواحد المهيمن، فان ذلك هو السبيل الى توحيد ممالك ملوك الوزارات والإدارات و الأجهزة.وما قلناه عن فصل هاتين السلطتين ينطبق من باب اولى على الفصل بين الجهات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

نقول هذا الكلام من موقع المسؤولية والحرص على السلطة الوطنية الفلسطينية، والولاء لبقائها ولرشدها، وذلك مع علمنا بأن هناك من لا يكاد يسمع كلمة في النقد والاعتراض حتى تحوك في صدره الرغبة الرخيصة الآثمة بتأليف التقارير وتلفيق التهاويل وادعاء الغيرة على السلطة. ونحن متأكدون أن محترفي العيش على مثل هذه النشاطات لايوالون في حقيقة الأمر الا الشيطان ولا يعيشون الا على حساب الآخرين.

نحن لا نبالي بهؤلاء، ولا نحب في الوقت ذاته أن يلتبس موقفنا مع موقف طراز آخر من المرتزقة السياسيين الذين تقوم بتربيتهم سفارات أجنبية تتبع استراتيجية كبيرة مؤداها إضعاف السلطة والناس معا من خلال افتعال استقطابات وعناوين أطروحات فكرية مضللة غير ذات صلة ماسة بالواقع الصراعي الذي هو طابع القضية الفلسطينية أصلا وطابع نشوء السلطة الوطنية اليوم وغدا حتى أمد غير منظور. انهم يتجنبون استخدام مصطلح (الرباط) ومشكلاته ومقتضياته وما يستدعيه من عناوين فرعية ذات أولوية، ويفضلون مصطلحات عولمية لها أدبياتها الخاصة وعناوينها الجاهزة.

هناك حلف غير منظور يجمع هذه العناصر المعادية للغيورين الحقيقيين على القضية والوطن والسلطة. ويبقى مع ذلك أن الحليف الأكبر لعناصر الفساد هو الأداء السيء المخيب للآمال، الذي تفاقم أمره وصارت وراءه مراكز قوى من اصحاب الملايين مستعدة لعمل أي شيء كي لا يكون هناك اصلاح.

يعرف الكثيرون ان مفاوضاتنا مع خصومنا ـ شأن المفاوضات بين جميع الأعداء ـ هي في الحقيقة والجوهر مقابلة بين القوى. فلا يمكن للضعيف ان يأمل في نزول عدوه على الحق والمنطق. ولما كانت نقاط القوة المتاحة لنا قليلة فان التفريط بأي منها هو نوع من التسليم للعدو بالنتيجة النهائية. ولا يشك احد ان جبهتنا الداخلية هي مركز قوتنا الأساسية وان اضعاف النسيج النادر الذي يشد أهل فلسطين ويميز تركيبتهم التاريخية انما هو نزيف يحدث يوميا مع كل بادرة ظلم وعدوان واستئثار ضد الناس.

وما لم يتوقف هذا النزيف الفظيع، فان المنحدر سيكون سحيقا.